رسالة مفتوحة إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي المحترم

محطة وقود داخل الحرم الجامعي.. واشياء اخرى!

مَنْ المستفيد الحقيقي من محطة الوقود في جامعة بغداد؟
هذا السؤال اغضب السيد رئيس جامعة بغداد، وبسببه رفض مقابلة سائله من بعد امتار قليلة في يوم يفترض انه لمقابلة المواطنين. لقد اشار السيد رئيس الجامعة بمراجعة مساعده الاداري الذي رفض هو الآخر المقابلة، ثم وافق عليها بعد لأي، لكن من دون ان تثمر في الحصول على جواب للسؤال المطروح؟
عليه فانني مضطر لتوجيه السؤال لكم يا سيادة الوزير وأملي ان احصل على الجواب الحقيقي واني واثق من ذلك، لاسباب عديدة منها انكم معروفون بالصدق.
ولكونكم اول رئيس جامعة منتخب ديمقراطياً في تاريخ العراق، ولانكم من عمالقة التعليم الجامعي، وانتم من اجمع الاساتذة على انتخابه رئيساً لهم، كما اجمعوا على الدفاع عنكم بل عن خياركم بشجاعة لم تثنها التهديدات عندما اجهض متصيدو الفرص اول ممارسة ديمقراطية لاساتذة الجامعات العراقية. ان هذا التاريخ المشرف يلقي على كاهلكم عبئاً ثقيلاً نسأل الله ان يوفقكم للنهوض به في زمن استشرى فيه الفساد الاداري والمالي حتى الفساد الاخلاقي وجد طريقه إلى من يفترض فيه رعايتها.
انشأت جامعة بغداد محطة للوقود داخل الحرم الجامعي، واعلن في حينه انها لغرض توفير الوقود لسيارات الجامعة وسيارات اعضاء الهيئة التدريسية، الا ان استشراء الفساد الاداري والمالي والاخلاقي حول عمل المحطة إلى غير الغرض الذي انشئت من اجله، بل تحولت إلى وسيلة للفساد تحت سمع وبصر ومساهمة مسؤولي الجامعة. وقد ازداد الامر سوءاً بعد تعيين احد حراس الاقسام الداخلية (مديراً للمحطة) وهو شخص نصف امي لا يملك من الكفاءة الا كونه اخاً لمدير مكتب رئيس الجامعة!
مع مرور الايام تفاقمت الحالة وازدادت الخشونة التي اخذ هذا الشخص يتعامل بها، واستمر سكوت المسؤولين في رئاسة الجامعة على تصرفاته ومخالفته، واهملت المذكرات التي ارسلها التدريسيون إلى رئيس الجامعة. لقد وصل إلى حد ان الوقود ينفد من المحطة خلال مدة قصيرة اخذت تتناقص الكمية يوماً بعد يوم مما يثير الشك المشروع، لكن لا احد يجرؤ على توجيه السؤال: اين يذهب الوقود؟ على سبيل المثال تسلمت المحطة يوم الاثنين ١٨ / ٧ / ٢٠٠٥ في الساعة الثانية بعد الظهر شاحنة تحمل ستة وثلاثين الف لتر بنزين وفي الساعة الثانية من بعد ظهر اليوم التالي اي بعد عمل ثماني ساعات (وكانت في حقيقتها اقل من ذلك) اعلن (مدير المحطة) نفاد الوقود واغلقها؟ فاذا كان توزيع الوقود بواقع ٤٠ لتراً للسيارة الواحدة، فان المتسلم من البنزين من دون حساب الرصيد التقليدي يكفي لتزويد ٩٠٠ سيارة، أي بمعدل ١١٢ سيارة في الساعة، فهل تستطيع ذلك محطة صغيرة؟ وهل السيارات المجهزة بالبنزين لتدريسيين ولو باية نسبة كانت؟ واين ذهب البنزين؟
ان مثل هذه الحالات تتكرر ولاسيما خلال ايام ازمات الوقود ولا يجرؤ احد ان يسأل على الرغم من ان المحطة تقع داخل الحرم الجامعي، وان الضرورة الامنية تفترض عدم استعمالها محطة وقود للنفع العام.
لقد ضرب الفساد الاداري والمالي والاخلاقي اطنابه في العراق، وللاسف يبدو ان غالبية المسؤولين في الدولة لا يقرأون ما يكتب عنه ولا يتخذون الاجراءات الكفيلة بالحد منه مما شجع على انتشاره كالوباء ووصل العراق إلى مصاف اوائل الدول التي ينتعش فيها الفساد.
نشرت صحيفة المؤتمر في عددها ٧٦٨ الصادر يوم السبت ١٩ آذار ٢٠٠٥ تحقيقاً تحت عنوان (رئيس جامعة الكوفة يصرف مكافآت إلى وزيره) مع صورة ضوئية للاوامر الجامعية التي صرفت بموجبها (المكافآت).
ما الذي عمله ازاء ذلك رئيس الوزراء السابق؟ وما الذي عمله رئيس الوزراء الحالي؟ وما الذي عمله المجلس النيابي؟ وهل التقادم لاشهر يلغي المحاسبة القانونية على الجرائم المرتكبة؟
ان المجلس النيابي بصفته ممثلاً للشعب ملزم شرعاً وقانوناً باتخاذ الاجراءات القانونية بحق المتجاوزين على المال العام، وان ما وصل اليه الفساد الاداري والمالي من تفشٍ يعود بالدرجة الاولى إلى سكوت النواب ورؤساء الوزارات والجهات المختصة.. وان يوم الانتخابات هو يوم الحساب؟
يبدو ان هنالك من متصيدي الفرص في جامعة بغداد من تعلم الدرس واحتاط له بان عكس الصورة وخلط الاوراق وغير الادوار محاولاً استغلال ما يتمتع به وزير التعليم العالي الدكتور الاستاذ سامي عبد المهدي المظفر من خلق (فقد عرف المظفري كم هو قاس على نفسه وشديد الايذاء لها فيلذ له ان يحرمها اشد الحرمان ومعها من هم في رعايته على ان يظلم احدهم او يتسبب في ضياع أي جزء ولو قليل من حقوق الغير في ادارته او وظيفته او عمله (مقتبس)
ان ضباب الباطل مهما بلغ لن يستطيع حجب نور الحقيقة عن من يريدها؟
السيد الوزير المحترم
في يوم قائض الحر قادني سوء الطالع إلى هذه المحطة بامل الحصول على بنزين غير مغشوش بسعره الرسمي، وبعد انتظار ساعة ونصف الساعة وصلت شاحنة البنزين، فقدمت سيارتي وبدأت بملئها بالوقود كالآخرين، وما هي إلا ثوان حتى هجم علي (مدير المحطة) وانتزع من يدي انبوب التعبئة بعنف وبالدفع والركل مع اقذع الالفاظ والتهديدات صائحاً باعلى صوته بان المحطة ملكه وله حق التصرف بها كما يشاء، ذلك في الوقت نفسه الذي كانت عدة سيارات تاكسي تملأ خزاناتها بالوقود.
ان فهم جوهر تصرفات (مدير محطة الوقود) في جامعة بغداد وغيرها من حالات الفساد الاداري والمالي والاخلاقي يتطلب بالضرورة ربط التحليل بنقطتين اساسيتين لا يصح تجاهلهما:
النقطة الاولى.. وتتعلق بمواقف السيد رئيس الجامعة، واسباب تجاهله الشكاوى التي تصل اليه عن الفساد المستشري في عمل هذه المحطة وفي غيرها من مرافق الجامعة.. ان رئيس الجامعة لا يرغب سماع في او متابعة عمل المحطة لاسباب يصعب فهمها؟
النقطة الثانية.. وتتعلق بموقف السيد المساعد الاداري لرئيس الجامعة الذي لا يولي أي اهتمام لما يجري في محطة الوقود. ولم ار او اسمع ان اياً منهما زار المحطة او استفسر من التدريسيين عن عملها وعن تعاملها معهم ولو مرة واحدة.
كما ان مرافق الجامعة الاخرى لا تحظى باي اهتمام من رئاسة الجامعة لذلك تفشت المحسوبية على نطاق واسع وفي مواقع لا تخلو من خطورة امنية.. ففي الوقت الذي يظهر فيه طالب دراسات عليا على شاشة الفضائية العراقية وهو يبيع السجائر بالمفرد لكي يعتاش ويرجو من مصور الفضائية العراقية ان لا يوجه الكاميرا نحوه لانه كما قال يخجل ولن يستطيع التدريس بعد مناقشته الماجستير بعد مدة قليلة، في هذا الوقت يا سيادة الوزير إن المسؤولين في جامعة بغداد وفي مقدمتهم السيد مدير التخطيط والمتابعة يتسابقون لتعيين اقاربهم واقارب اقاربهم.. الخ في اعمال حراسة بحيث بلغ عددهم كما يقال الالف وثلاثمئة حارس. ان الاختيار لا يتم على اسس الكفاءة او على اسس قانونية وعلى وفق صيغ التعيين المعروفة، بل على اساس المحسوبية والقرابة ولان هنالك من يقول بوجود اسماء وهمية فقد طلبت من السيد المفتش العام بوزارتكم الجليلة التأكد من صحة ذلك، لكنه اعتذر لاسباب اعتقد بصحتها. ان كل زملائك يا سيادة الوزير على ثقة لا تقبل الشك من انكم سوف تجدون الاجوبة لكل الاسئلة بالصدق والامانة التي عرفناكم بها.

استاذ جامعي

بين السطور

(ياعيني)... يارواتب الموظفين

محمد شريف ابو ميسم

يتساءل الكثير من الموظفين: لماذا لا تحتسب الرواتب على اساس التحصيل العلمي وعدد سنوات الخدمة؟ ولماذا الاصرار على سلم الرواتب الحالي المملوء بالعجب؟...
ثمة خلل ما يجعل سلم الرواتب الحالي عصي على الفهم، خاصة على الذين يتوخون العدالة في توزيع الحقوق اذا كانت هنالك عدالة في مؤسسات ما زال ورثة ثقافة (فيد واستفيد) يتحكمون في اداراتها.. فما معنى ان تكون لكل موظف درجة وظيفية، بينما يتقاضى موظف ما راتباً اقل من اقرانه الذين يعادلهم في الشهادة العلمية وعدد سنوات الخدمة.. وما معنى ان يكون في كل دائرة عدد محدد من العناوين الوظيفية، التي تبقى حكراً على المخضرمين المتربعين على عروشها، بينما يستمر الآخرون في خدمتهم وهم يراوحون في المكان نفسه، وعلى ما يبدو ان هذا السلم العجيب منسجم تماماً مع الادارات التي يتبوأ فيها بعض من الذين لا يملكون مؤهلات علمية، وينسجون الاوامر الادارية على وفق اذواقهم وعلى وفق فلسفة (أنا وأخي على ابن عمي) وثقافة (جماعتي وجماعتك)... ففي العدد الكبير من دوائر الدولة، هنالك العشرات من الموظفين الذين لم تتغير عناوينهم او درجاتهم الوظيفية مع انهم يستحقون هذا التغيير بحكم خدمتهم وتحصيلهم العلمي، بينما يتمتع آخرون بما لا ينطبق عليهم.. والاغرب من ذلك - ان العنوان الوظيفي الذي يحصل عليه الموظف يجعله مؤهلاً للعلاوات والترفيع - بينما يبقى الموظف غير الحاصل على حقه في العنوان الوظيفي، بحكم محدودية العناوين الوظيفية في الدائرة الواحدة، يراوح في مكانه.. وتزداد الغرابة اكثر اذا علمت ان هذا الموظف ربما يحال الى التقاعد وهو في المكان نفسه بينما ترى الاقربين المشمولين بمكارم (الادارات) وهم يتمتعون بعناوين وظيفية لا يستحقونها.. أليس غريباً ان نجد من يحمل شهادة الماجستير يتقاضى راتباً اقل ممن يحمل شهادة الثانوية مع ان لكليهما له العدد نفسه من سنوات الخدمة.. وكل ما في الامر ان الاول يعمل في دائرة شغل فيها العنوان الوظيفي الذي يستحقه، بينما هذا العنوان شاغر في دائرة اخرى يعمل فيها الثاني فاستطاع الحصول عليه والسؤال الملح هو: لماذا يتم ربط الراتب الشهري بالعنوان الوظيفي، ما دامت هنالك درجة وظيفية وما دامت العناوين الوظيفية محدودة العدد؟.. وعلى ما يبدو ان المصممين على اتباع هذا النظام يريدون اخضاع الجميع لنهج (المكارم) التي توزع على فئة الموالين من الرعية.. وثمة اشكالية اخرى تتعلق برواتب المعادين الى الخدمة من المفصولين السياسيين، فعدد كبير ممن تمت اعادتهم حالياً يتقاضون رواتب تعد بمثابة (صدقات)!! فمع ان سنوات الانقطاع لم يتم احتسابها حتى الآن برغم القرارات الصادرة عن الحكومات المتعاقبة وهي (القرار (٥١) الصادر عن مجلس الحكم والقرار ١٩٦٢ الصادر في ٢٨ / ٨ / ٢٠٠٤ والقرار ق ٦ / ١ / ٨٨ / ١٨٢٢ في ١ / ٣ / ٢٠٠٥ والتي تؤكد جميعها احتساب مدة الانقطاع لاغراض الخدمة والتقاعد، إلا انهم ظلوا من دون عناوين وظيفية بحكم محدوديتها في الدوائر التي اعيدوا اليها، مما يعني حرمانهم رواتبهم التي يستحقونها على سنوات خدمتهم السابقة، ناهيك عن عدم احتساب مخصصات الزوجية والاطفال مما يعني ان الموظف الذي اجبر على ترك وظيفته او فصل منها بعد مدة قصيرة من خدمته، اعيد الآن وكأنه موظف جديد، وواقع الامر يشير إلى ان هذا الموظف وامثاله لهم عوائل كبيرة لها الحق في تخطي ازمات فقر الدم وسوء التغذية التي عاشوا تفاصيلها طوال سنوات الحرمان.

مشكلة بحاجة إلى حل عاجل في مدرسة تأهيل الاحداث!!

هذه قضية تستحق الانتباه اليها ومعالجتها على وجه السرعة، لأن الفئة التي تعاني هذه (المشكلة) لا تستطيع حلها بامكاناتها الخاصة، لانهم (احداث وراء الجدران)."
وتتلخص مشكلتهم بعدم وجود مدرسة ابتدائية ومتوسطة في قسم تأهيل الصبيات وعدم توفر مدرسة متوسطة واعدادية في قسم تأهيل الفتيان. وعدم اهتمام وزارة التربية بهذا الامر وقد بذلت جهود خيرة لأجل تشكيل مدرسة اقرب إلى مشروع محو الامية منه إلى المدرسة لعدم توافر الامكانات والقدرات التي من شأنها ان تحول هذا المشروع إلى مدرسة متكاملة.
وهنا نتساءل عن دور وزارة التربية في هذا الجانب المهم الذي يقع ضمن مسؤولياتها.
الجانب الآخر من المشكلة هو ان الصبيان والفتيان يتوجب عليهم اكمال دراستهم المتوسطة ولم يسمح لهم باداء امتحاناتهم للصفوف المنتهية في الاقل شأنهم في ذلك شأن الطلبة الآخرين بحجة الوضع الامني. فضلاً عن عدم محاولة وزارة التربية ايجاد حلول كارسال لجنة او فريق تربوي من وزارة التربية يباشر عمله في مدرسة تأهيل الاحداث عند حلول الامتحانات النهائية وارسال رقابة تربوية تتابع العملية وتكون رقابة علمية موثوقة ومؤتمنة. حتى يمتحن الطلبة شأنهم شأن اقرانهم.
وهذا سوف يشجع الطلبة الآخرين على اداء الامتحانات للصفوف غير المنتهية مع امتحانات الطلبة الخارجيين بعد ان تقوم دار الاحداث بتقديم طلبات الراغبين لاكمال دراستهم إلى وزارة التربية لاستحصال الموافقة.
ان الرغبة شديدة جداً لدى المودعين في هذه المدارس لاكمال دراستهم وطموحهم كبير جداً لتجاوز الخطأ الذي وقعوا فيه، وعلينا ان نشجعهم ونأخذ بايديهم بدلاً من اهمالهم وتركهم إلى الانزواء والانغماس في الحزن والايلام او اللجوء لاثارة المشاكل.
علماً ان المادة الثالثة عشرة من قانون الاحداث تنص على شرط تأسيس مدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية في مدرسة تأهيل الاحداث.
كما هو مثبت في قانون رعاية الاحداث. والمنشور في الوقائع العراقية / العدد (٣١٨٦) في ٢٥ / ١ / ١٩٨٨,
ننتظر وبكل حرص ان يتنبه وزير التربية لهذه القضية التي تساند وتدعم الطلبة تربوياً وبشكل خاص الطلبة الموجودين في مدارس التأهيل والاصلاح لأن قضية المدرسة والدراسة والعلم تعد تنفيساً لطاقاتهم وتطويرا لعقولهم وتنويرا لقيمهم وتساعدهم لكي يكونوا اناسا يتجاوزون محنتهم ويقفون من جديد على عتبة باب يؤدي بهم إلى حياة نظيفة.

د. طاهرة داخل طاهر
استاذة جامعية
وناشطة في مجال حقوق الانسان

امام انظار مديرية الموارد المائية في ديالى

رسالة المواطن رحاب اسماعيل احمد الجبوري تطالب المسؤولين في مديرية الموارد المائية في محافظة ديالى القيام باجراء الدراسة واعداد البحوث والخطط لمعالجة مشكلة زيادة مناسيب المياه الجوفية عموماً ومناطق "الوقف" الواقعة ضمن ناحية ابي صيدا وصولاً إلى مناطق مدينة بعقوبة المختلفة.
ويعزو هذا المواطن المشكلة إلى عمليات نقل الاتربة التي قام بها الفلاحون عبر سنوات خلت لغرض زيادة خصوبة الارض وهذا ما جعل من القنوات الاروائية الصغيرة المتفرعة عن نهر خريسان دون مستوى الاراضي الزراعية وذلك مما ضاعف من ساعات السقي وكميات المياه اللازمة الامر الذي وسع من المشكلة وجعل البساتين تعوم فوق بحيرة من المياه الجوفية مما ولد مشكلة اخرى هي زيادة نسبة الامراض الزراعية وانخفاض الانتاجية لعموم المحاصيل المزروعة بما نسبته (٥٠ - ٧٠٪) عن السنوات الماضية وان المستقبل ينذر بتوسع هذه المشكلة وخطورة الوضع اقتصادياً وبيئياً.
ويقترح هذا المواطن القيام بتبطين القنوات الفرعية مما يجعلها في مستوى اعلى من مستوى البساتين اضافة لما يؤديه التبطين من دور في المحافظة على المياه من التسرب نحو الاراضي المجاورة وتقليل نسبة الضائعات.
مديرية الموارد المائية في ديالى مدعوة للنظر بعين الاعتبار إلى رسالة هذا المواطن والتفاعل مع ما جاء بها من مقترحات نعتقد انها تصب في الصالح العام مع اعتزازنا بجهود هذه المديرية للنهوض بالواقع الزراعي للمحافظة.

ارتفاع ايجارات مكاتب الاستنساخ

وصلت الينا رسالة موقعة من اصحاب (١٨) مكتباً للاستنساخ في منطقة باب المعظم. موجهة إلى رئيس واعضاء الجمعية الوطنية حول ارتفاع ايجارات محالهم. ننشرها كما وردت الينا. عسى ان يستجاب لطلبهم.

إلى انظار مجلس الوزراء المحترمين
السادة رئيس واعضاء الجمعية العمومية المحترمون
نحن لفيف من اصحاب مكاتب الاستنساخ والمحال الاخرى في منطقة باب المعظم "مجمع عمارة الطريحي" كنا قد استأجرنا محالنا بموجب عقود مع وزارة الاوقاف سابقاً والتي اتخذت عدة اجراءات بزيادة مضطردة لبدل الايجار طوال الحكم المباد دونما مراعاة للحالة المعيشية التي يمر بها البلد. وبعد سقوط النظام المباد تم تحويل المحال التي نستأجرها إلى ادارة الوقف السني التي فاجأتنا بزيادة عالية تصل نسبتها إلى ٥٠٪ في الوقت الذي تعاني مهنتنا مصاعب لعل اوضحها انقطاع التيار الكهربائي وعدم انسيابية الدوام علاوة على اقفال جميع محال المنطقة في ساعة مبكرة مساء بسبب تدهور الاوضاع الامنية.
نرجو من المسؤولين اعادة النظر في هذا القرار تماشياً مع ضرورات التخفيف عن كاهل المواطنين ولكم جزيل الشكر والتقدير.

شكراً لوزارة المولدات!!

آمنة عبد العزيز

في لهيب تموز القائظ ما زال قارئ العدادات الكهربائية يزور منازلنا، بطريقته القديمة ويحرص على ايصال (فاتورة) الكهرباء رغماً عنها وعنا بعد ان اعطيته جرعة ماء شبه ساخنة اعطاني (فاتورة) الكهرباء الاكثر سخونة وحين اعترضت على المبلغ اجابني قدموا شكوى إلى دائرة الكهرباء! هذه هي معاناتنا التي لا تنتهي مع (الكهرباء) وباتت شغلنا وشاغلنا في عدد ساعاتها الممنوحة وعدد ساعاتها الممنوعة!!
وبعد ان يئسنا من تحسنها اللا مبرمج.
بدأ الاقبال على شراء المولدات الكهربائية وباختلاف احجامها.
وهذه الحالة بحد ذاتها مشكلة بيئية وانسانية تضاف إلى رصيد المواطن ومعاناته من سموم قاتلة وحوادث يذهب ضحيتها العديد من المواطنين.
وحين يطلب منا دفع الرسوم فيجب على الدولة ووزاراتها ان تلتزم ايضاً. ولكن ازمة الكهرباء المرتبطة بازمة الوقود وازمة الوقود المرتبطة بازمة الماء وازمة الماء المرتبطة بالكهرباء حلقة مفرغة ندور بها حتى اصابنا مرض دوار البحر ونحن على اليابسة!!
ومن منطلق الديمقراطية وابداء الرأي بحرية كاملة نقترح استحداث وزارة جديدة اسمها (وزارة المولدات) تنظم عملية ايصال الوقود إلى المواطنين وتوفير مولدات بالتقسيط لغير القادرين على شرائها.

(الكيبل) والهاتف المرقم (٨٨٢٦٧٢١) رجاءً

قبل اكثر من شهرين، تعطل هاتفي المرقم (٨٨٢٦٧٢١) الذي يقع ضمن بدالة الطالبية (١٤ تموز)، لذلك راجعت البدالة المذكورة اكثر من خمس مرات في كل مرة يتم فيها تدوين رقم الهاتف ورقم الدار والزقاق والمحلة من دون جدوى. مما اضطرني اخيراً التوجه إلى المصلحين الذين فحصوا الخط والاسلاك، واتضح لهم ان (الكيبل) فيه عطل، وبما ان البدالة هذه، وسواها من البدالات لا تمتلك الكيبلات تركت الموضوع للمصادفة او العثور على كيبل بقدرة قادر، في زمن تكاثرت فيه كل الاشياء وانعدمت الكيبلات!

زقاق / ٥٩ محلة / ٣٢١ دار / ٦٨
الطالبية / بغداد
محمد درويش علي

مَنْ المسؤول يا وزارة التجارة؟

يقول المواطن سالم احمد عريبي من منطقة النهروان، في رسالته الموجهة إلى وزارة التجارة: نحن نعلم ان ثمن حصة المواطن من مفردات البطاقة التموينية ٢٥٠ ديناراً.
وسبق ان صرح اكثر من مسؤول في وزارة التجارة بان وكيل الحصة، ليس من حقه اضافة أي مبلغ آخر فوق ما هو مقرر سواء للنقل ام غيره، ولكن نحن في مدينة النهروان، يأخذ الوكلاء منا اجرة النقل.
ويضيف: كانت الاجرة مئة دينار ثم ارتفعت الى خمسمئة دينار ووصل السعر في بعض الاحيان إلى الف دينار. ويدفع هذا المبلغ اعتيادياً كلما وصلت مادة من مفردات بطاقتنا العزيزة. فضلاً عن ان اوزان المواد كلها ناقصة حين تزنها في مكان آخر.
المواطن يرى في ذلك انعدام الرقابة وضعف الاجراءات العقابية ضد الوكيل الذي يبتز المواطن ونحن بدونها نؤيد ما جاء في شكوى المواطن. فكثيرة هي الاحاديث والشكاوى من وكلاء يأخذون مبالغ مضاعفة زيادة على المقرر، ويضطر المواطن المسكين الى ان يدفع ما دام الوكيل يتحكم بلقمة عياله.

ردود واجـــــابـــــات

إلى / جريدة (المدى) الغراء
نشرت جريدتكم بعددها (٤١٨) الصادر في ٢١ / ٦ / ٢٠٠٥ تحت عنوان (الأمانة بين الواقع..... والذرائع) نود توضيح ما جاء فيه:
لقد ابدى السيد كاتب الموضوع وجهة نظره في عمل الامانة واجهزتها الاخرى ويمكن القول انه كان محقاً وصائباً في بعضها وهذا يطلب جهداً ميدانياً في العمل من اجل التخلص من السلبيات التي علقت ببعضهم ومجانباً الواقع والحقيقة الموضوعية التي تقول ان الامانة لا يمكن ان تغفل او تتقاعس عن خدمة تصب في مصلحة المواطنين كلما كان ذلك ممكناً في ظل ظروف استثنائية جداً.. ولكن يمكن القول ايضاً ان ما قاله وشخصه الكاتب من حقائق وسلبيات هي مشخصة من قبل الامانة واجهزتها ويمكن جداً معالجتها واجتثاثها كلياً عن طريق العمل الدؤوب الجاد.. وبهذا الخصوص فقد تم تقديم مقترح يكون فيه الدوام والحضور الزامياً لكل المديرين خاصة الفنيين منهم على ان يحدد يوم تواجدهم وان نكون يداً واحدة من اجل بغداد اجمل وانظف للجميع.

مدير العلاقات والاعلام
في امانة بغداد
٢٠٠٥/٧/١٧

جريدة (المدى) الغراء
إشارة إلى ما نشرته جريدتكم في عددها المرقم ٤٠٦ بتاريخ ٧ / ٦ / ٢٠٠٥ موضوعاً بعنوان (ظاهرة طفح المجاري) نود توضيح ما جاء فيه:
١-ان الحوار يخص دائرة المجاري في وزارة البلديات.
٢-من ضمن اقسام دائرة مجاري بغداد هناك قسم التصاميم المسؤول عن تصاميم مجاري بغداد وليس قسماً مستحدثاً كما مذكور في الجريدة.
٣-كيف تستطيع امانة بغداد العمل بحرية في الوضع الامني الصعب حيث ان اقسام البلدية والماء والمجاري لا تستطيع العمل بعد غروب الشمس حتى لو كانت الاعمال اضطرارية.
٤-لقد فقدت امانة بغداد عدداً من موظفيها من جراء اعمال الاغتيالات والقتل.
٥-اختفاء وسرقة اغطية المشبكات واحواض التفتيش يسأل به المواطن حيث ان تعويض هذه المواد مستمر من قبل امانة بغداد وسرقتها مستمرة من قبل بعض ضعاف النفوس وللحد من هذه الظاهرة يتطلب تعاون المواطنين كافة مع اجهزة الامانة.
٦-لم يحدد المواطنين الذين شكوا طفح المجاري ضمن مناطقهم ارقام المحلات والازقة التي يسكنون فيها لغرض اتخاذ ما يلزم.
٧-اما بخصوص تلوث نهر دجلة بالقرب من منطقة الزعفرانية فنود اعلامكم ان منطقة الزعفرانية هي حالياً ضمن حملة تنفيذ شبكة مجار لخدمة المحلات الفردية منها اضافة إلى المحلة ٩٥٠ - ٩٥٢ التي من المؤمل ان يتم ضخ مياهها إلى مشروع الرستمية.
شاكرين اهتمامكم..... مع التقدير

مدير العلاقات والاعلام
في امانة بغداد
١٢ / ٧ / ٢٠٠٥

احقاق الحق!

إلى جريدة (المدى)
نحن مجموعة موظفين من عدة محافظات من العراق مفصولين سياسيين من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رفعت اسماؤنا نحن ومجموعة اخرى من الموظفين المفصولين ولكن لم يعد تعييننا مع الوجبة السابقة من الموظفين لأن "الست ايام" المسؤولة عن اعادة تعييننا تقول ان المعاملات الخاصة بنا تنام بكل مكتب اسبوعين او ثلاثة اسابيع نرجو من وزارة العمل متابعة قضيتنا واحقاق حقنا.